برز الصراع السني-الشيعي بعد إعادة تشكيل البنية السياسية للنظام العراقي الجديد، وقد انعكس هذا الصراع منذ المرحلة الأولى لصياغة الدستور من خلال ما ظهر من خلافات في اللجنة المنوط بها كتابته ثم في حسم العديد من القضايا الخلافية لصالح طوائف بعينها، وتبنى التوجهات السياسية لصالح طوائف أخرى، كذلك من خلال تشكيل لجنة صياغة الدستور من بين أعضاء الجمعية الوطنية على أساس المحاصصة الطائفية،كذلك عكست مرحلة الاستفتاء على الدستور هذا الصراع نتيجة رفض محافظات السنية له، كذلك برز الصراع السني-الشيعي من خلال إدارة العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٥، إذ أن عوامل الصراع السني-الشيعي يعبر عنها بمجموعة المشاكل المتعددة بين الطوائف العراقية في إدارة العملية السياسية وساعدت البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المتمثلة بالتدخلات الإقليمية في العراق في تفاقم هذا الصراع ووضح ذلك على وجه. بخصوص في فترة حكم المالكي التي أظهرت المظاهر السياسية للصراع السني-الشيعي بشكل علني بما أثره على سلطة الحكومة المركزية وعلى الدولة.